دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	بحوث الصحافة: ثنائية "الرؤية والعشوائية"
المصدر:	المجلة العلمية لبحوث الصحافة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الإعلام - قسم الصحافة
المؤلف الرئيسي:	خليل، محمود إبراهيم
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	مارس
الصفحات:	5 - 12
رقم MD:	889772
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	البحوث الصحفية، الخطاب الصحفى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/889772

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بحـوث الصحافة

ثنائية "الرؤية والعشوائية"

أ.د/محمود خليل*

الأصل في وضع أي أمر على المسار الصحيح يرتبط بتبلور رؤية واضحة المعالم يتم الاحتكام إليها في إدارته، وغياب "الرؤية" يستدعي نقيضها، والنقيض هنا هو "العشوائية". تعني الرؤية ببساطة تصور للمستقبل ينطلق من إدراك موضوعي لمشكلات الواقع. ولا جرم ان تستند الرؤية إلى خيال في بناء صورة المستقبل، لكن صاحبها مطالب بأن ينطلق عند وضع ملامح هذه الصورة من إدراك عميق لإشكاليات الواقع، وماهية الحلول التي يمكن أن تتعامل مع هذه الإشكاليات، والأدوات الواجب توافرها لتفعيل الحل، والصعوبات التي يمكن أن تظهر عند السير على مسارات التصحيح، وكيفية تذليلها. دعونا نتوقف ابتداءً -بشكل سريع ومكثف- عند خمس إشكاليات أساسية، على سبيل المثال، وليس الحصر، يتجلى من خلالها ذلك التدافع ما بين طرفي ثنائية "الرؤية والعشوائية". وتشمل هذه الإشكاليات:

١- إشكالية تطبيق نظريات الإعلام في فهم آليات "التواصلية الإعلامية.

٢- إشكالية فوضى توظيف الإحصاء في تحليل البيانات

٣- إشكالية الخلط في توظيف أدوات الخطاب.

٤- إشكالية إهمال قوانين حركة التاريخ عند البحث في تاريخ الصحافة.

٥- إشكالية ضعف الالتفات إلى المشكلات البحثية التي تخدم المهنة.

---

* أستاذ ورئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

إشكالية تطبيق نظريات الإعلام في فهم آليات "التواصلية الإعلامية":

تبلورت مجموعة النظريات المختلفة المفسرة لأطراف العملية الإعلامية، شأنها شأن النظريات في أفرع المعرفة المختلفة، بناء على تحليل دقيق ومتأن لمجمل الدراسات التي تراكمت داخل مدارس بحثية مختلفة، يأتي على رأسها بالطبع المدرسة البحثية الأمريكية. والوظيفة الأساسية للنظرية العلمية تتمثل في توفير إطار يمكن من خلاله فهم وبلورة وبناء الفروض المفسرة لمشكلة بحثية معينة. وكما هو معلوم فإن المسارات التفسيرية لهذه النظريات يشمل كافة أطراف العملية الاتصالية، سواء تمثلت في منتج الرسالة أو متلقيها، أو الرسالة نفسها، أو الوسيلة التي تتدفق الرسالة عبرها، أو التأثيرات المختلفة للرسالة، وتتنوع هذه النظريات أيضاً في أساليب تطبيقها وكذا الاستفادة منها، عندما ننتقل من دراسة المطبوع إلى دراسة "الالكتروني".

وثمة دراسات تجتهد في تطبيق نظريات الإعلام بفهم واستيعاب، لكن يقابلها كم أكبر من الدراسات التي تخلط المفاهيم ببعضها البعض، وتخطىء في تطبيق أبسط الفروض التي تستند إليها واحدة أو أكثر من تلك النظريات، وتكاد تتحول هذه النظريات في عدد لا بأس به من الدراسات إلى مجرد "حلية منهجية"، من خلال حشد تراكم معرفي نظري يتناول تاريخ النظرية والمفاهيم والفرضيات الأساسية التي تستند إليها، وأبرز الانتقادات التي توجه لها، في حين تغيب بعد ذلك في باقي مكونات البحث، بمعنى أنها تختفي عند بلورة وتحديد أبعاد ومتغيرات وفروض المشكلة البحثية، وفي بناء أدوات بعض الدراسات، وفي الإجراءات العملية والمنهجية لاختبار فروضها. وهذا النمط من التطبيق، سواء ما يتعلق بخلط المفاهيم، أو استحضار النظرية على مستوى الحشد المعرفي وليس التطبيق داخل بعض الدراسات، يضعنا أمام مظهر من

مظاهر "التشيؤ" الذي يجعل الأداء البحثي متسماً بقدر ملحوظ من العشوائية، ويضعنا أمام ركام من النتائج البحثية التي تحتشد على الورق، دون قدرة تذكر على تفسير الواقع، أو جعل البحث العلمي أداة فاعلة في تصحيح مسارات التطبيق.

ويقتضي الخروج من حالة "التشيؤ" تلك الالتفات الحاسم إلى قيمة النظرية العلمية في البحوث الصحفية كأساس لبناء المشكلات البحثية وبلورتها، وكقاعدة ينبغي الاتكاء عليها في عرض وتحليل التراكم المعرفي المتعلق بالظاهرة المدروسة، وأن تشكل مفاهيم النظرية والتراكم العلمي المتعلق بها الأداة التفسيرية لما تتوصل إليه الدراسة من نتائج، مع تحديد القيمة المضافة التي تقدمها نتائج الدراسة إلى مسار التطور المعرفي للنظرية العلمية، تبني هذه الرؤية في توظيف نظريات الإعلام يمكن أن يؤسس لحالة جديدة تخرج العديد من البحوث الصحفية من دائرة "التشيؤ" إلى مربعات "التماسك".

إشكالية فوضى توظيف الإحصاء في تحليل البيانات:

قديما كان أفلاطون يقول "من لم يكن مهندساً فلا يدخل علينا"، في إشارة إلى قيمة الأرقام كأداة للتعبير العلمي، ومن المفهوم أن المقصود بهذه العبارة الأرقام التي تستند إلى قاعدة "التدقيق"، الأرقام القادرة على وصف أبعاد الظاهرة العلمية بحيث تعكس واقعها الصحيح والموضوعي، أو بعبارة أخرى تصف الواقع كما هو واقع، لكن يحدث في أحيان أن تستخدم الأرقام عكس وظيفتها، وبدلاً من أن تكون وسيلة للتدقيق تصبح أداة للفوضى المعرفية عند فهم ظواهر معينة. وقد أصبحت الأرقام الأداة الأكثر سيطرة على التعبير العلمي عن النتائج التي يتوصل إليها الباحث في المجال الصحفي، وهو يستند

في ذلك إلى الأدوات الإحصائية المتعارف عليها، ويعتمد على البرامج المختلفة التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات. ومن المعلوم أن أية حزمة إحصائية جاهزة تتعامل مع الأرقام بشكل محايد، بمعنى أنها تتعامل مع الرقم كرقم، بغض النظر عن دقته أو عدم دقته، صحته أو زيفه، وبالتالي فأي مدخلات رقمية لابد أن تفرز نتائج من نوع ما، لكن يبقى أن الأساس الخاطىء لوصف أبعاد ومتغيرات أية ظاهرة، يفضي بالضرورة إلى نتائج مضللة لا تساعد في فهم الظاهرة، بل تساهم في تزييف الوعي بها.

تظهر مستويات عدة من الخلط في تطبيق الأدوات الإحصائية في تحليل البيانات، من بينها الخلط بين أنواع المتغيرات الإحصائية المختلفة (الاسمية والوصفية والعددية)، وتطبيق معاملات الإحصائية لا تتوافق من الناحية العلمية مع كل نوع من هذه المتغيرات، كذلك يظهر الخلط واضحاً عند تطبيق معاملات إحصائية تتعلق بالظواهر العلمية الميدانية على ظواهر علمية تجريبية أو العكس، ناهيك عن عدم الوعي بأحجام العينات في علاقتها بالمتغيرات الإحصائية الأنسب. هذا النمط من الأخطاء وتلك المستويات من الخلط تؤدي إلى نوع من الفوضى في توظيف الأرقام كأداة للتحليل والتعبير عن النتائج العلمية.

وترتد هذه المشكلة بجذورها إلى أسباب عدة، لا مجال لتفصيلها في هذا المقام، لكن يبقى أنه من المهم أن يعتمد توظيف الأدوات الإحصائية في تحليل البيانات العلمية على أعلى درجات الوعي من جانب الباحثين، حتى لا تستخدم الأدوات العلمية عكس وظيفتها.

إشكالية الخلط في توظيف أدوات الخطاب:

هناك نوع من الالتباس في النظر إلى مفهوم الخطاب، إذ يحدث أن يخلط بعض الباحثين بين مفهوم النص من ناحية ومفهوم الخطاب من ناحية أخرى. وحدود النص كما هو معلوم تتوقف عند الدلالات والمعاني الظاهرة للمؤشرات اللغوية التي يحملها، في حين يتجاوز مفهوم الخطاب هذه العتبة، حين يحاول تحري المعاني الكامنة داخل النصوص من خلال ربطها بسياقات إنتاجها، ليعبر بالنص من عتبة "الوصف" إلى دائرة "التأويل". وقد نتج عن هذا الخلط بين مفهومي النص والخطاب اتجاه بعض البحوث والدراسات إلى النظر إلى تحليل المضمون كأداة لتحليل الخطاب، وواقع الحال أن هذه الأداة ليست كذلك، لأنها تتعامل بشكل مباشر مع المضمون الظاهر للرسالة الصحفية.

وتتنوع الأدوات التي يمكن توظيفها في تحليل الخطاب الصحفي، لكن يبقى أن هناك اهتماماً أعلى بتوظيف أدوات تحليل القوى الفاعلة والأطر المرجعية ومسارات البرهنة، لكن المشكلة الجوهرية التي تظهر داخل بعض البحوث التي تستند إلى هذه الأدوات تتمثل في الارتكان إلى منظور" تحليل المضمون" في تطبيقها، فتحول النص إلى مجموعة من الفئات التي تنتهي إلى تفكيكه وتجزيئه بشكل يهدر السياق، ويخرج البحث من دائرة "التأويل" إلى دائرة "الوصف"، ويخرجه بالتالي من مصاف بحوث الخطاب. ومن المعلوم أيضاً أن ثمة أدوات لغوية متنوعة يمكن أن تنهض بتحليل الخطاب، وتأويل النصوص، مثل أدوات التحليل الدلالي والتحليل الأسلوبي للنصوص، لكن يحجم الكثير من الباحثين عن تطبيقها والاستفادة منها بسبب ما يعتورها من صعوبات.

وواقع الحال أن التحديد الدقيق للمفاهيم يمثل أولى مراحل الضبط في بحوث الخطاب، يأتي بعد ذلك الوعي بحدود الأدوات البحثية، وعدم التشبث بأداة معينة إلا في حدود الوعي بالمشكلة البحثية والظاهرة المدروسة، ومدى مناسبة هذه الأداة لها، ويتطلب هذا الأمر وعياً سابقاً بحدود هذه الأدوات على مستوى المجال المعرفي الذي تغطيه والاشتراطات المنهجية لتطبيقها، بالإضافة إلى الالتفات إلى العائد العلمي لتوظيف أدوات التحليل اللغوي في دراسات الخطاب.

إشكالية إهمال قوانين حركة التاريخ عند البحث في تاريخ الصحافة:

اشتبكت العديد من الدراسات مع مراحل متنوعة ومتباينة من التاريخ المصري العام، وكذلك تاريخ الصحافة المصرية كظاهرة مرت بمراحل عديدة، انتهت بها إلى حالة "مأسسة" جعلت لها أدواراً معينة تؤدى على نحو معين، يرتبط بسياقات تطور المجتمع المصري، ورغم التراكم الملفت في مجال "بحوث تاريخ الصحافة"، إلا أن هذه الدراسات ما زالت غير قادرة على تزويدنا برؤية أو إطار لفهم الكيفية التي تعمل بها الصحافة المصرية، والقوانين المختلفة التي تحكم حركتها عبر تاريخها الطويل، والفترات التاريخية التي شكلت نقاطاً مفصلية أدت إلى تحولات في مسار تطورها، وما أفرزته هذه النقاط من قوانين تحكمت في أسلوب عمل وأنماط أداء وحددت العلاقات المتشابكة للصحيفة بمجمل المؤسسات المختلفة التي تتفاعل في المجتمع.

والقيمة الأساسية لاستخلاص مجموعة القوانين التي تحكم حركة التطور في الظاهرة الصحفية المصرية أنها تقدم للباحث أو للمتابع أرضية جيدة لفهم الأسس التي يستند إليها أداء المؤسسات الصحفية كمؤسسات اجتماعية،

يضاف إلى ذلك تأسيس فرضيات واضحة يمكن الارتكان إليها في بناء سيناريوهات أكثر دقة تستشرف مستقبل هذه المؤسسات.

إشكالية ضعف الالتفات إلى المشكلات البحثية التي تخدم المهنة:

من المؤكد أن جانباً مهماً من جوانب الإفادة التي تأتي كنتاج للبحث العلمي يرتبط بما يقدمه الباحثون من حلول لمشكلات الواقع العملي والمهني. ففي هذا السياق يبرز دور العلم كأداة لخدمة المجتمع وتطوير مستوى أداء المؤسسات المختلفة التي تتفاعل بداخله. ومنذ عدة سنوات تمر الظاهرة الصحفية بمراحل شديدة الدقة والحرج، يرتبط بعضها بضعف الإقبال على قراءة "المطبوع" بصفة عامة، وبعضها بالمنافسة الحادة من جانب أدوات التواصل الاجتماعي والتجليات المختلفة للصحافة الالكترونية للصحف التقليدية المطبوعة، وبعضها بالمهارات التي يجب أن تتوافر في الصحفي المعاصر لكي يتماشى مع مقتضيات التطور في أنماط الأداء المهني. وهناك غياب ملحوظ للدراسات التي تهتم بتحليل المؤسسة الصحفية وأنماط أداء العاملين فيها والعوامل المختلفة التي تتحكم في إنتاجهم الصحفي، في الوقت الذي نلاحظ فيه إسرافاً في البحوث التي تشتبك مع المنتج الصحفي نفسه، لتأتي نتائجها خالية من القدرة على الربط أو تفسير المُنتَج في علاقته بالبشر الذي ساهموا في إنتاجه.

وحقيقة الأمر فإن الفجوة ما بين الباحثين الأكاديميين والممارسين للمهنة تتزايد يوماً بعد يوم، وليس أدل على ذلك من مبحث أخلاقيات المهنة والحريات، والذي يشكل مساحة للجدل ما بين الطرفين، وعدم اشتباك البحوث الصحفية مع المشكلات المهنية الحقيقية يدفع الكثير من الممارسين إلى التقليل

من قيمة البحث العلمي، ويدفع القائمين على المؤسسات الصحفية إلى عدم تبني مبادرات بحثية ممولة يمكن أن يكون لها مردود شديد القيمة عل مستوى أدائها. وفي المجمل العام يمكن القول أن الفجوة المتسعة بين الأكاديميين والممارسين لها العديد من النتائج السلبية على مستوى البحوث الصحفية من ناحية ومستوى الأداء المهني من ناحية أخرى.